المقدّمة

1- عقدت اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي دورتها الثانية والثمانين عبر الإنترنت خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 24 يونيو/حزيران فيما تم اعتماد التقرير في 30 يونيو/حزيران 2022.

2- وافتتح الاجتماع السيد Steve Wearne، رئيس هيئة الدستور الغذائي (الهيئة). ورحّبت كذلك السيدة Maria Helena Semedo، نائب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)، والسيدة Naoko Yamamoto، المديرة العامة المساعدة لشؤون التغطية الصحية العالمية/تعزيز صحة السكان في منظمة الصحة العالمية بالمشاركين نيابة عن المنظمتين الراعيتين.

3- ووقفت اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين دقيقة صمت عن روح السيد أحمد محمد الحلو، جهة الاتصال السابق للدستور الغذائي في جمهورية مصر العربية الذي وافته المنية مؤخرًا.

اعتماد جدول الأعمال (البند 1 من جدول الأعمال)[1]

4- اعتمدت اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين جدول الأعمال مع إضافة ما يلي ضمن البند 9 "ما يستجد من أعمال":

- معلومات محدّثة عن الترتيبات الخاصة بالدورة الخامسة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي.
- حساب الأمانة التابع للدستور الغذائي– معلومات محدثة عن أنشطة حساب الأمانة التابع للدستور الغذائي (وثيقة قاعة المؤتمر CRD03).
- معلومات الاتصال الخاصة بالمندوبين في اجتماعات الدستور الغذائي.
- حدث جانبي خاص بالدستور الغذائي يركّز على سلامة الأغذية من المقترح عقده على هامش الجمعية العامة للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (وثيقة قاعة المؤتمر CRD05).

[1] الوثيقة CX/EXEC 22/82/1؛ ووثيقة قاعة المؤتمر CRD03 (حساب الأمانة التابع للدستور الغذائي)، ووثيقة قاعة المؤتمر CRD05 (المنسّق الإقليمي لأفريقيا)

الاستعراض التقييمي (البند 2 من جدول الأعمال)[2]

الجزء 1

5- ناقشت اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين الاقتراحات المقدمة من كل لجنة على حدة، وأصدرت التعليقات والتوصيات التالية:

لجنة الدستور الغذائي المعنية بالدهون والزيوت

الاعتماد النهائي:

6- أوصت اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين بأن تقوم الهيئة في دورتها الخامسة والأربعين باعتماد تنقيح *مواصفة الدستور الغذائي للزيوت النباتيّة المسمّاة* (CXS 210-1999): التركيبة الأساسية لزيوت بذور دوار الشمس عند الخطوة 8/5.

الاعتماد عند الخطوة 5:

7- أوصت اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين بأن تقوم الهيئة في دورتها الخامسة والأربعين باعتماد تنقيح *مواصفة الدستور الغذائي للزيوت النباتيّة المسمّاة* (CXS 210-1999): إدراج زيت الأفوكادو، عند الخطوة 5 ووافقت على تمديد المهلة الزمنية لاستكمال العمل لغاية الدورة الثامنة والعشرين للجنة المعنية بالدهون والزيوت.

الموافقة على التعديلات التحريرية:

8- أوصت اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين بأن تقوم الهيئة في دورتها الخامسة والأربعين بالموافقة على التعديلات التحريرية على *مدونة الممارسات لتخزين الزيوت والدهون الغذائية السائبة الصالحة للأكل ونقلها بالحاويات* (CXC 36-1987).

الموافقة على أعمال جديدة

9- أوصت اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين بأن تقوم الهيئة في دورتها الخامسة والأربعين بالموافقة على الاقتراحين لعملين جديدين من أجل تنقيح *مواصفة الدستور الغذائي للزيوت النباتيّة المسمّاة* (CXS 210-1999) لإدراج زيت بذور الكاميليا؛ وزيت ساشا إنشي؛ وزيت فول الصويا المحتوي على مستوى عال من حمض الأوليك؛ وتنقيح *مواصفة زيوت الأسماك* (CXS 329-2017) لإدراج زيت الكالانوس، وذلك ضمن الإطار الزمني المقترح (بحلول الدورة التاسعة والعشرين للجنة المعنية بالدهون والزيوت).

الرصد

10- وافقت اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين على تمديد المهلة الزمنية لاستكمال العمل بشأن تنقيح *مواصفة زيوت الزيتون وزيوت لبّ الزيتون* (CXS 33-1981) الموجودة حاليًا عند الخطوة 3/2 لغاية الدورة الثامنة والعشرين للجنة المعنية

[2] الوثيقة CX/EXEC 21/82/2 والضميمة 1

بالدهون والزيوت (2024)، وأحاطت علمًا بأنه سيجري النظر في مسألة إلغاء الأحكام ذات الصلة بزيت الزيتون البكر العادي أو الإبقاء عليها خلال الدورة الثلاثين للجنة المعنية بالدهون والزيوت.

آلية تنقيح *المواصفة الخاصة بمنتجات الحليب الدهنية* (CXS 280-1973)[3]

11- أحالت اللجنة المعنية بالدهون والزيوت طلبًا للبحث وإسداء المشورة حول الآلية التي يمكن استخدامها للنظر في اقتراح يقضي بمواءمة المستويات القصوى للنحاس والحديد في السمن (زيت الزبدة) في *مواصفة منتجات الحليب الدهنية* (CXS 280-1973) مع *المواصفة الخاصة بالزيوت النباتيّة المسمّاة* (CXS 210-1999) إلى اللجنة التنفيذية لكي تنظر في هذا الاقتراح وتسدي المشورة بشأنه. ومع الأخذ في الاعتبار أن المواصفة المعنية تقع ضمن ولاية لجنة الدستور الغذائي المعنية بالألبان ومنتجات الألبان التي تم تعليق اجتماعاتها إلى أجل غير مسمى، أوصت أمانة الدستور الغذائي بأن يعرض عليها العضو المهتمّ وثيقة مشروع بشأن اقتراح العمل الجديد، على أن يصدر بعد ذلك تعميمًا لالتماس آراء الأعضاء في الدستور الغذائي بشأن هذا الاقتراح لعمل جديد. واستنادًا إلى الردود الواردة على التعميم، يمكن للجنة التنفيذية في اجتماعها اللاحق مناقشة الخيارات ورفع توصية إلى الهيئة بشأن الخطوات المقبلة.

الخلاصة:

12- أوصت اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين بتقديم وثيقة مشروع وفقًا لدليل إجراءات الدستور الغذائي إلى أمانة الدستور الغذائي بشأن العمل الجديد المقترح لمواءمة المستويات القصوى للنحاس والحديد في السمن (زيت الزبدة) في *مواصفة منتجات الحليب الدهنية* (CXS 280-1973) مع *المواصفة الخاصة بالزيوت النباتيّة المسمّاة* (CXS 210-1999)، وأن توجه بعد ذلك تعميمًا لالتماس آراء الأعضاء في الدستور الغذائي بشأن هذا الاقتراح لعمل جديد. واستنادًا إلى الردود الواردة على التعميم، تقترح اللجنة التنفيذية على الهيئة خيارات بشأن الخطوات المقبلة.

لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة (الدورة الثانية والأربعون)[4]

الاعتماد عند الخطوة 8

13- أوصت اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين بأن تقوم الهيئة في دورتها الخامسة والأربعين باعتماد مشروع الخطوط التوجيهية للأغذية العلاجية الجاهزة للاستخدام عند الخطوة 8.

الرصد

14- أوصت اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين بتمديد المهلة الزمنية لاستكمال استعرض *المواصفة الخاصة بمستحضر المتابعة* (CXS 156- 1987) لغاية عام 2023، وحثّت على استكمال العمل بحلول الدورة الثالثة والأربعين للجنة المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة.

[3] المرفق 1 بالوثيقة CX/EXEC 21/82/2

[4] المرفق 2 بالوثيقة CX/EXEC 22/82/2

لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية (الدورة الثانية والخمسون)[5]

الاعتماد النهائي:

15- أوصت اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين بأن تقوم الهيئة في دورتها الخامسة والأربعين باعتماد مشروع الخطوط التوجيهية لإدارة حالات التفشي البيولوجية المنقولة بالأغذية عند الخطوة 8، ومشروع التنقيح المقترح للمبادئ العامة لنظافة الأغذية عند الخطوة 8/5.

الرصد:

16- تم تسليط الضوء على أهمية الحصول على مشورة علمية مجدية من اجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية لدعم استكمال مشروع الخطوط التوجيهية المقترحة لمكافحة سمّ شيغا المسبّب للإشريكية القولونية في لحم البقر النيء والحليب النيء والأجبان المصنوعة من الحليب النيء والخضروات ذات الأوراق الخضراء والبراعم. وأُشير إلى أنه سيتم بذل كل الجهود الممكنة لضمان إتاحة المشورة العلمية إلى جانب وثائق العمل للاجتماع، وإلى أنّ أمانة اجتماعات الخبراء المشتركة ستواصل في غضون ذلك اتصالاتها الوثيقة مع الرئيس والرئيسين المشاركين لمجموعة العمل الإلكترونية لتيسير اعتماد المشورة العلمية.

17- في ما يتعلق بإعداد الملحق بمشروع الخطوط التوجيهية المقترحة للاستخدام الآمن للمياه وإعادة استخدامها في إنتاج الأغذية في قطاع الألبان، أشير إلى أنّ الرئيس الحالي والرئيسين المشاركين لمجموعة العمل الإلكترونية قد اضطلعوا بمهمة إعداد هذا الملحق، ولكن مستوى بلورته قد لا يكون مماثلًا لمستوى بلورة الملحقين الآخرين بمشروع الخطوط التوجيهية بحلول الدورة الثالثة والخمسين للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية.

الخلاصة:

18- أشارت اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين إلى الجهود المبذولة حاليًا لتيسير استكمال هذين البندين من بنود العمل ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها.

[5] المرفق 3 بالوثيقة CX/EXEC 22/82/2

الجزء 2

لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية[6]

الرصد

معلومات محدّثة عن المشاورات غير الرسمية بشأن هيدروكلوريد الزيلباتيرول التي أجراها رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه

19- عرض رئيس الهيئة التقرير المرحلي الذي أتاح للأعضاء في اللجنة التنفيذية إمكانية تحديد ما يتوقعون أن يغطيه التقرير الإضافي الذي سيعرض على اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والثمانين والهيئة في دورتها الخامسة والأربعين لكي تسترشد به اللجنة التنفيذية عند مواصلة رصدها للعمل بشأن الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول في إطار الاستعراض التقييمي.

المناقشة

المشاركة في المشاورات غير الرسمية

20- أشار الأعضاء إلى أنّ عددًا محدودًا فقط من البلدان قد شارك في الجولة الأولى من المشاورات وأشاروا كذلك إلى أهمية ضمان مشاركة أوسع نطاقًا في أي جولة لاحقة من المشاورات غير الرسمية. وأشير إلى أن أعضاء كثيرين قد ترددوا في الاتصال برئيس الهيئة ونوابه بصورة فردية وأنه يمكن في الجولة المقبلة زيادة المشاركة عن طريق عقد اجتماعات إقليمية غير رسمية بواسطة المنسقين الإقليميين، بموازاة إبقاء هذه الاجتماعات مفتوحة أمام الأعضاء لكي يتواصلوا أيضًا مباشرة من رئيس الهيئة ونوابّه لإجراء مناقشات ثنائية في حال فضلوا ذلك.

21- وقُدّمت اقتراحات أخرى على النحو التالي:

- الجمع لا بين الأقاليم نفسها فحسب بل أيضًا بين أعضاء لديهم مواقف متباينة في إطار جهود الوساطة التي يمكن أن تكشف بوضوح عن مختلف الآراء ومختلف المبادئ المطروحة (مثل العلوم والتوافق في الآراء)، وتبين ما إذا كان يمكن إنشاء أرضية مشتركة وأين يمكن ذلك.
- إتاحة موارد الأمانة لتحفيز المناقشات في الأقاليم الفرعية وتوجيهها.
- وجوب أن تشارك الأمانة في هذه العملية.
- وجوب إجراء مشاورات إقليمية باتباع نهج منسق يعمل بطريقة متّسقة.

22- وأشار الأعضاء إلى أن عددًا من المشاركين في المشاورات غير الرسمية قد طرحوا أهمية المبادئ الرئيسية التي تستند إليها أعمال الدستور الغذائي، سواء أكانت تتعلق بالعلوم أو بتقييم المخاطر أو بالتوافق في الآراء.

23- وشدّد الرئيس على أنّ المشاورات غير الرسمية لا يقصد بها أن تحل محل العملية المعتادة للمناقشات الثنائية بين الأعضاء التي تحدث قبل كل اجتماع من اجتماعات الدستور الغذائي، وحثّ على مواصلة تلك المناقشات الثنائية نظرًا إلى قيمتها الكبيرة. وأشار كذلك إلى أن دور الرئيس ونوابّه يقتصر على استكشاف المواقف كافة بهدف تحديد تلك التي قد تكون لها القدرة على

[6] الوثيقة CX/EXEC 22/82/2 Add.1

توجيه الهيئة نحو توافق في الآراء. ونظرًا إلى طبيعة هذه العملية غير الرسمية، تم الاتفاق أيضًا على ألا تشارك أمانة الدستور الغذائي فيها.

تقرير عن المشاورات الفنية

24- قدم الأعضاء بعض الاقتراحات بشأن المضمون المحتمل للتقرير النهائي بما يشمل ما يلي:

- تفسير أوسع لفرص التوصل إلى توافق في الآراء وعدم تكرار بالضرورة المواقف المعروفة؛
- الأساس المنطقي الكامن وراء المواقف المختلفة، كوسيلة لتشجيع التفاهم المتبادل؛
- توفير السياق المناسب لأي تأثيرات محددة على التداعيات المترتبة عن غياب مواصفة دولية، والعكس صحيح.

الجدول الزمني للعمل

25- أشار أحد الأعضاء إلى أنه لا توجد ضغوط زمنية فعلية في ما يخص وضع هذا العمل بصيغته النهائية، وأنه ينبغي تخصيص الوقت اللازم لإيجاد حلول لتجنّب ضرورة اتخاذ قرار بالتصويت، ونظرًا إلى أنّ مشروع الحدود القصوى المقترحة للمخلفات قد اعتمد حاليًا عند الخطوة 4، فقد اقترح إبقاءه عند هذه الخطوة ريثما يتم التوصل إلى حلّ. وفي هذا السياق، اقتُرح أيضًا إرجاء المناقشات المتعلقة بالحدود القصوى لمخلّفات الزيلباتيرول ريثما تكمل اللجنة التنفيذية عملها بشأن تفعيل بيانات المبادئ.

26- وشدّد عضو آخر على أن الأعضاء في الدستور الغذائي قد أعربوا عن الحاجة نوعًا ما إلى استكمال العمل المتعلق بالحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول وأنه من المهم أن تتقيد اللجنة التنفيذية بالولاية المسندة إليها بهذا الصدد.

27- وأشار الرئيس إلى أن الخيارات الإجرائية لاختتام المناقشات بشأن الزيلباتيرول متاحة للأعضاء بالفعل وأن العمل المتعلق بتطبيق بيانات المبادئ لن يغيّر تلك الخيارات. ولذلك فإنّ المناقشات بشأن الزيلباتيرول، وإن كان بالإمكان تسهيلها بفضل عمل اللجنة التنفيذية بشأن بيانات المبادئ، فهي لا تعتمد على نتيجة هذا العمل.

28- وأكّد الرئيس كذلك أن عددًا من الأعضاء في الدستور الغذائي أبدوا اهتمامًا كبيرًا بالفعل لحل هذه المسألة خلال الدورة الخامسة والأربعين للهيئة، وأنّ هذا قد اتضح أيضًا من خلال طلب الهيئة في دورتها الرابعة والأربعين بأن تتاح لها في دورتها الخامسة والأربعين جميع الوسائل اللازمة لاتخاذ القرار. وشدّد على أنّ الرئيس ونوابه يؤيدون بقوة وبالإجماع الحفاظ على الأطر الزمنية لهذا العمل الذي حددته الهيئة في دورتها الرابعة والأربعين.

الخلاصة:

29- إنّ اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين:

- أحاطت علمًا بالتقرير المرحلي الذي قدّمه الرئيس نوابّه عن مشاوراتهم غير الرسمية؛
- وأيّدت إجراء المزيد من الحوارات غير الرسمية بقيادة الرئيس ونوابه، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المناقشات غير الرسمية على أساس إقليمي، مع الإشارة إلى أنّ هذه المناقشات لا تحل محل المناقشات الثنائية بين الأعضاء؛
- وذكّرت بالمهمة التي أسندتها الهيئة في دورتها الرابعة والأربعين إلى الرئيس ونوابّه والتي تقتضي منهم تقديم التقرير النهائي قبل شهرين من موعد انعقاد الدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية والخامسة والأربعين للهيئة، وأشارت إلى

أنه ينبغي للتقرير أن يبين الأساس المنطقي العام للمواقف التي يتخذها الأعضاء في المناقشات، بما في ذلك في ما يتعلق بالتجارة، وأن يحدّد الفرص المتاحة للتوصل إلى توافق في الآراء.

اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنفيذية والمعنيّة بتطبيق بيانات المبادئ بشأن دور العلوم – تقرير الرئيس (البند 3 من جدول الأعمال)[7]

المقدمة

30- أشار رئيس الهيئة إلى التقدم الممتاز المحرز بشأن هذا الموضوع منذ انعقاد الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية. وشدّد على أن المناقشات بخصوص الحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول وبيانات المبادئ لا تعتمد على بعضها البعض، وإن كانت مرتبطة في ما بينها لأن الوضوح بشأن بيانات المبادئ وتطبيقها يمكن أن يساعدا على إيجاد حلّ لملف الزيلباتيرول على نحوٍ توافقي.

31- وتوجّه رئيس اللجنة الفرعية بالشكر إلى أعضاء اللجنة الفرعية على مشاركتهم الفاعلة والبناءة في ما جرى حتى الآن من مناقشات. وعرض وصفًا للعملية الشاملة والشفافة، بما يشمل تعميم رسالتين، والدورة الافتراضية التي تستغرق ثلاثة أيام، والتبادلات غير الرسمية، والمسائل المطروحة للنظر فيها، وأكد على أن العمل ذي الصلة بتفعيل بيانات المبادئ في الحالات التي يسود فيها اتفاق بشأن العلوم ولكن ثمة وجهات نظر متباينة حول اعتبارات أخرى. وشدّد على أن الولاية لا تشمل استعراض بيانات المبادئ نفسها.

32- وأوضح الرئيس أن المرفقات الأربعة بالوثيقة CX/EXEC 22/82/3 تتضمن المجالات التي تلتمس بخصوصها توجيهات عملية: (1) توجيهات تفسيرية بشأن استخدام بيانات المبادئ؛ (2) وتوجيهات توضيحية حول استخدام بيانات المبادئ؛ (3) والخيارات المتاحة لتفعيل البيان 4 من بيانات المبادئ؛ (4) واستخدام التحفظات والامتناع عن القبول واستخدام مواصفة في الحالات التي تندرج ضمن إطار بيانات المبادئ. وأشار أيضًا إلى أن استعراض التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء الواردة في دليل الإجراءات لهيئة الدستور الغذائي، والتي تعتبر كافية، لم يحظ بالكثير من التأييد.

33- وفي ما يتعلق بالمرفق 1 الذي يتضمن التوجيهات التفسيرية/التوضيحية، أوضح الرئيس أن الغرض منه يكمن في المساعدة على ضمان فهم مشترك لكل بيان من البيانات الواردة في بيانات المبادئ، وهو ما يعتبر تمهيدًا هامًا لتطبيقه العملي من جانب الرؤساء وأعضاء اللجان في الحالات التي تؤدي فيها بيانات المبادئ دورها. وشدّد على أن الأمر لا يتعلق بوضع تفسير قانوني لبيانات المبادئ، وأشار إلى أن النص قد تطور خلال المناقشات المستفيضة التي أجراها أعضاء اللجنة الفرعية.

34- وبالنسبة إلى المرفق 2 الذي يحتوي على اقتراحين لوضع مخطط، أشار إلى أنه تم اقتراح صيغ أخرى في الوثيقتين 6 و7 من وثائق قاعة المؤتمر (CRD)، وإلى أن الهدف المنشود خلال هذه الدورة يتمثل في توحيد مختلف الصيغ في صيغة واحدة تستخدم كأساس لإجراء المزيد من المناقشات.

---

[7] الوثيقة CX/EXEC 22/82/3؛ ووثائق قاعة المؤتمر CRD01 (رئيس اللجنة الفرعية)؛ وCRD04 (العضو من أوروبا)؛ وCRD06 (إكوادور وأوروغواي والبرازيل وبنما وترينيداد وتوباغو وكوستاريكا)؛ وCRD07 (العضو من أمريكا الشمالية)؛ وCRD08 (رئيس الهيئة ونوابه)؛ وCRD09 (رئيس اللجنة الفرعية)؛ وCRD10 (رئيس الهيئة ونوابه).

35- وفي ما يخص المرفق 3 بشأن الخيارات المتاحة لتفعيل البيان 4 من بيانات المبادئ، أوضح الرئيس أن الاقتراح الأول يكمن في إدراج بيان في التقرير، في حين يتمثل الاقتراح الثاني في إدراج حاشية في المواصفة ذات الصلة. وأحاط علمًا بأنه على الرغم من وجود تأييد عام لتسجيل موقف الأعضاء في التقارير، فإن الآراء منقسمة بوضوح حول استخدام حاشية في مواصفات الدستور الغذائي لتسجيل حالات الامتناع عن القبول. وأشار إلى وثيقة قاعة المؤتمر (CRD1) التي تتناول بشكل مفصّل الشواغل وتتضمن خيارًا بديلًا للحاشية لكي تنظر فيه اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين.

36- أما في ما يتعلق بالمرفق 4، فقد أوضح الرئيس أنه وُضع ردًا على التعليقات التي أبديت في المناقشات بشأن المصطلحات واستخدام التحفظات والامتناع عن القبول، وأن الهدف من ورائه هو إتاحة المزيد من الوضوح بخصوص كيفية استخدام التحفظات، والإجراءات التي تحكم استخدامها وكيفية التمييز بينها.

المناقشة

37- أشاد الأعضاء بالرئيس على كل ما بذل حتى الآن من جهود لمساعدة اللجنة التنفيذية على إنجاز مهمة وضع توجيهات بشأن تطبيق بيانات المبادئ وأجروا مناقشة بنّاءة بشأن الاقتراح.

المرفق 1

تعليقات عامة

38- أشار الأعضاء إلى أن المرفق يُعدّ وثيقة تحليلية أكثر من كونه "توجيهات عملية" وإلى أنه طلب من اللجنة الفرعية صياغته وإلى أن عنوان الوثيقة، توجيهات "تفسيرية"، يمكن أن يكون مضلّلًا، ورأوا أن المرفق يتجاوز نطاق الغرض الذي وُضع من أجله.

39- كما أشير إلى إمكانية إعادة صياغة الوثيقة باعتبارها تعليقًا أو توجيهًا عمليًا بالنسبة إلى المخطط لتحسين فهم بيانات المبادئ وتطبيق المخطط.

40- واقترح الأعضاء فقرة تمهيدية موجزة لتبيان الغرض من الوثيقة وسياقها، ورأوا أن بيان المبادئ يُعدّ جزءًا لا يتجزأ من النهج المنظم الوارد في مبادئ العمل لتحليل المخاطر لتطبيقها في إطار الدستور الغذائي.

البيان 2

41- اقترح أحد الأعضاء توضيح إمكانية الاستشهاد بعوامل مشروعة أخرى في أي مرحلة من مراحل إدارة المخاطر في الإجراءات المتعلقة بالخطوات.

البيان 3

42- أشير إلى أن الإحالة إلى "معايير منظمة التجارة العالمية الأقل تقييدًا للتجارة" تعتبر تفسيرًا يتجاوز التوجيهات ويمكن إزالتها.

البيان 4

43- شدّد الرئيس على أن الامتناع عن القبول ينطوي على دلالة محددة في البيان 4. ويتمثل الهدف المنشود من المرفق 4 في توضيح أي اختلافات بين التحفظ والشروط التي يجوز في ظلّها الاستشهاد بالامتناع عن القبول.

44- وأشير إلى أنه من المهم ضمان فهم مشترك لمتى يؤدي فيه البيان 4 دورًا وإبراز صلته بمعالجة تلك الحالات الاستثنائية التي يسود فيها اتفاق بشأن العلوم ولكن ثمة آراء مختلفة حول اعتبارات أخرى.

المعايير

45- أشار أمين الدستور الغذائي إلى وجود خطأ في النسخة الإنكليزية من دليل الإجراءات (بشأن بيان المبادئ) وإلى أنه ينبغي إضافة عبارة "It should be" (ينبغي أن) أمام كلمة "recognised" (معترف به (بها))" في المعيار (د) وأنه سيتم تصحيح هذا الخطأ في الطبعة التالية من دليل الإجراءات.

46- وعقب تعليقات تفيد بأن النص التفسيري بشأن الصلة باتفاقات منظمة التجارة العالمية كان مفرطًا في التفصيل، أوضح أمين الدستور الغذائي الصلة بالحاشية في المعيار (د) التي تشير بشكل صريح إلى اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة الصادرين عن منظمة التجارة العالمية. وقال إنّ الأمانة ستراجع أمانة منظمة التجارة العالمية للتحقق من عدم ملاءمة النص.

إجراءات أخرى

47- تم تعميم نسخة معدلة من المرفق 1 باعتبارها وثيقة قاعة المؤتمر (CRD8).

المخطط (المرفق 2)

48- اتفق الأعضاء على أن التقييم العلمي/تقييم المخاطر ينبغي أن يكون منطلقًا للمخطط وأجروا مناقشة مستفيضة بشأن هيكله وتدفق العمل ومحتواه، ما أدى إلى تعميم للمخطط/ دليل القرارات منقح بوصفه وثيقة قاعة المؤتمر (CRD9) للمساعدة على إجراء المزيد من المناقشات. وأبرز المخطط المنقح الفرق بين تقييم المخاطر والنقطة التي تؤدي فيها الاعتبارات الأخرى دورًا في مرحلة إدارة المخاطر.

49- وأدلت اللجنة التنفيذية، في دورتها الثانية والثمانين لدى استعراض المخطط المتاح في وثيقة قاعة المؤتمر (CRD9)، بالتعليقات التالية:

- ينبغي ألّا يوحي المخطط بأنه يمكن الاستشهاد بالبيان 4 عندما لا يكون هناك اتفاق بشأن تقييم المخاطر.
- وينبغي ألّا يفسر عدم الاستشهاد بالبيان 4 على أنه حق نقض؛ وفي مثل هذه الحالات، ينبغي أن تكون هناك خيارات متاحة للرئيس تتسق مع دليل الإجراءات.
- وأبدى الأعضاء آراء مختلفة بخصوص الخيارات المتاحة للرؤساء وطرحوا الأسئلة والمقترحات التالية:
  - وضع الخيارات المتاحة ضمن الجزء الخاص بإدارة المخاطر من الهيكل.
  - والتشكيك في مدى ملاءمة كلمة خيارات عندما يتعلق الأمر بمجرد مسألة الاستشهاد بأحد الإجراءات.
  - وإلغاء خيار وقف العمل باعتباره ليس خيارًا فعليًا رغم أن آخرين شدّدوا على أن هذا خيار موجود في دليل الإجراءات.
  - وإضافة خيار يحيل إلى إجراء مشاورات مستفيضة بدرجة أكبر مع الأجهزة الفرعية المعنية.
  - وإضافة "تقليص نطاق مشروع المواصفة" كخيار من أجل تيسير التوصل إلى توافق في الآراء.

- وحذف خيار عرض مسألة على اللجنة التنفيذية إما لأن هذا الخيار ينبغي أن يستخدم فقط في حال وجد الرئيس نفسه أمام مشكلة فريدة، أو لأن مثل هذا الخيار متاح دائمًا بغض النظر عن ذلك.
- والإشارة، في المخطط، إلى التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء لأنها توفر وسائل تكفل للرؤساء تفادي حالات الجمود.
- وحذف الكلمات التي تنطوي على وصف للأفعال في بداية كل خيار.

- ويمكن أن تؤدي عوامل أخرى دورًا حتى في مرحلة الموافقة على عمل جديد.

50- وأوضح أمين الدستور الغذائي أن الخيارات تتعلق بعدم وجود توافق في الآراء في القاعة؛ ومن ثم، من المناسب الإشارة إلى الخيارات المتاحة ضمن إطار إجراءات الدستور الغذائي.

51- وبناءً على ما دار من مناقشات، تم وضع مخطط منقح ونشره باعتباره وثيقة قاعة المؤتمر (CRD10).

52- ولدى مناقشة المخطط المنقح بصيغته الواردة في وثيقة قاعة المؤتمر (CRD10)، أبدى الأعضاء المزيد من التعليقات والمقترحات بشأن التعديلات، بما يشمل ما يلي:

- الشواغل بشأن الخيارات المتاحة للرؤساء كبديل للبيان 4، حيث أنهم يرون أن هذه الخيارات هي بالأحرى مقترحات في حال عدم وجود توافق في الآراء.
- والشواغل حول إمكانية إساءة استخدام خيار وقف العمل في حال طرح أحد الأعضاء اعتبارات أخرى لا يشاطرها أو يتفق عليها الجميع.
- وحذف الخيارين الثالث والسادس وإضافة عبارة "such as Code of Practice" (مثل مدونة قواعد الممارسات) في نهاية الخيار الخامس.
- وبدء المخطط من المعَيَّن الذي يشير إلى وجود اتفاق بشأن تقييم المخاطر وإلى أن السؤال الأول ينبغي أن يتمثل في ما إذا كان هناك اتفاق على المضي قدمًا بالمواصفة في عملية إدارة المخاطر.
- وإضافة سؤال لتحديد ما إذا كان هناك توافق في الآراء لبدء عمل جديد؟
- وعدم الوضوح في ما يتعلق بما يعنيه الاستشهاد بالبيان 4؟
- والحاجة إلى تعديل العنوان لإبراز المحتوى.

53- وبالنظر إلى أنه لم يتم بعد التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المخطط، اتفق على أن تكون الصيغة المعروضة في وثيقة قاعة المؤتمر (CRD10) هي مسودة المخطط المستخدمة كأساس لمواصلة بلورته (المرفق 2).

الخيارات المتاحة لتفعيل البيان 4 من بيانات المبادئ (المرفق 3)

54- أشـــار الرئيس إلى أن الخيار الأول المقترح هو إدراج بيان في التقرير، حيث يمكن للتقرير أن يشـــير إلى الحالات التي يتفق فيها الأعضاء على العلوم، ولكن ثمة عوامل أخرى تؤدي دورها. وقد يكون التقرير وسيلة مناسبة لإبراز مواقف الأعضاء وتعليقاتهم، وقد تكلّل هذا النظام بالنجاح في مختلف لجان الدســتور الغذائي. وأشـــار إلى أن ثمة، على ما يبدو، اتفاقًا واســعًا وتوافقًا في الآراء بشأن مدى ملاءمة هذا الخيار واستخدامه لتسجيل التحفظات. وبالنسبة إلى الخيار الثاني المتمثل في استخدام حاشية في المواصفة، أحاط الرئيس علمًا بوجود آراء متباينة بهذا الخصوص. وأوضح أن خيار استخدام حاشية موجود أصلًا في نظام الدستور الغذائي، ولكن السؤال لا يزال قائمًا بشأن مضمون هذه الحاشية. وأحال إلى وثيقة قاعة المؤتمر (CRD1) التي تتناول بعض الشواغل وتعرض أيضًا صيغة بديلة لحاشية محتملة للنظر فيها.

55- وأعرب الأعضـاء عن عدم تأييدهم لإدراج حاشـية في مواصـفة للدسـتور الغذائي لتسـجيل امتناع عن القبول. وشملت الأسـباب الكامنة وراء ذلك الجانب العملي المرتبط بالحفاظ على المواصـفة وتحديثها؛ وإمكانية أن يغير الأعضـاء مواقفهم مع مرور الوقت؛ وكون ذلك يشـكّل سـابقة من شـأنها أن تقوض أو تقلّل من قيمة المواصـفة أو حالتها؛ وخطر أن تؤدي هذه الحاشـية، عند استخدامها، إلى جعل مثل هذه العملية عملية طبيعية، وربما تؤدي إلى تراجع في جهود بناء توافق في الآراء بين أعضـاء الدسـتور الغذائي.

56- وأشار أحد الأعضاء إلى وجود حواشٍ أو ملاحظات في بعض مواصفات الدستور الغذائي؛ ومن ثم، فإن إدراج حاشية يعتبر خيارًا قابلًا للتطبيق، مضـيفًا أن ثمة بديلًا يمكن أن يتمثل في احتواء المواصـفة نفسـها على نص محدد يحيل إلى بعض القضـايا التي لا يزال يتعين على المشرّعين الوطنيين البت فيها.

57- وجرى تسـليط الضـوء على أهمية عدم الخلط بين الاسـتخدام المقترح للحواشـي لتسـجيل الامتناع عن القبول والحواشـي ذات الطابع الفني التي تدرج في بعض الأحيان في مواصفة للدستور الغذائي بعد دراسة متأنية وعلى أساس كل حالة على حدة.

58- ورأى الأعضاء أيضًا أنه في حالة مواصلة مناقشة خيار إدراج حاشية ما، فإن نص الحاشية المحتمل ينبغي ألّا يحدد مسبقًا.

59- وأوضح أمين الدستور الغذائي، في معرض رده على بيان يفيد بأن استخدام الحواشي سيكون بمثابة اعتماد إجراء جديد، أن هذا لن يكون هو الحال، بل سيؤدي بالأحرى إلى إبراز تطبيق إجراء قائم من إجراءات الدستور الغذائي. ومن ثم، سيشـكّل ذلك اعترافًا بحالة خاصة يكون الأعضاء، الذين يرغبون في الامتناع عن تطبيق المواصفة من دون الرغبة في عرقلة تقدمها، قد مارسوا خيار القيام بذلك.

المرفق 4

60- أعرب أحد الأعضـــاء، لدى النظر في ما إذا كان ينبغي الإبقاء على المرفق 4 أم لا، عمّا ينتابه من شـــواغل حيال بعض الاستنتاجات الواردة في المرفق 4، بينما لفت عضو آخر انتباه اللجنة التنفيذية إلى وثيقة قاعة المؤتمر (CRD4) التي هي وثيقة الصلة بأي دراسة أخرى للمرفق 4. وأشارت اللجنة التنفيذية، في دورتها الثانية والثمانين، إلى أنه يجوز لأمانة الدستور الغذائي وضع المزيد من التوجيهات بشأن استخدام التحفظات.

الخطوات التالية

61- اتفق أعضاء اللجنة التنفيذية على أنه من المبكر التشاور مع أعضاء الدستور الغذائي الأوسع نطاقًا في هذه المرحلة وعلى أنه يتعين على اللجنة أولًا إحراز تقدم في العمل. وساد تأييد عام لإعادة إنشاء اللجنة الفرعية المعنية ببيانات المبادئ للمضي قدمًا في العمل قبل بدء مشاورات أوسع نطاقًا.

الخلاصة:

62- إنّ اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين:

- وضعت مسودة مخطط للرؤساء في المناقشات ذات الصلة بالنهوض بالمواصفات أو اعتمادها عند الخطوات 5 و8 و8/5 (المرفق 2)؛
- واتفقت على إعادة إنشاء اللجنة الفرعية تكون اختصاصاتها على النحو التالي:
  - وضع توجيهات عملية لدعم تفعيل بيانات المبادئ، بما في ذلك استخدام مسودة دليل القرارات/المخطط المنبثقة عن المناقشات التي جرت خلال الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية؛
  - واستئناف العمل مباشرة بعد الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية، وتقديم توجيهات عملية مقترحة، وعند الاقتضاء، تنقيحات لمسودة المخطط، قبل انعقاد الدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية بشهرين؛
  - وستعمل اللجنة الفرعية باللغة الانكليزية فقط، باستخدام منصة المنتدى الإلكتروني للدستور الغذائي، وسيترأسها نائب الرئيس السيد Raj Rajasekar، وستكون مفتوحة أمام جميع أعضاء اللجنة التنفيذية؛
- واتفقت على أن التوجيهات العملية التي ستقوم اللجنة الفرعية بوضعها، ينبغي أن تستند، حسب الاقتضاء، إلى ما يلي:
  - المرفق 1 بالوثيقة CX/EXEC 22/82/3 بصيغته المعدلة في وثيقة قاعة المؤتمر (CRD8) بشأن استخدام بيانات المبادئ؛
  - والمرفق 3 بالوثيقة CX/EXEC 22/82/3 ووثيقة قاعة المؤتمر (CRD1) بشأن الخيارات المتاحة لتفعيل البيان 4؛
  - ومناقشات الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية بشأن هذه الوثائق.
- وأشارت إلى أنه يجوز لأمانة الدستور الغذائي أن تضع توجيهات حول استخدام التحفظات، بالاستناد حسب الاقتضاء إلى المرفق 4 بالوثيقة CX/EXEC 22/82/3 ومناقشات الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية بشأن هذه الوثيقة.

اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنفيذية والمعنية بمصـــادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة – التقرير المرحلي (البند 4 من جدول الأعمال[8])

63- قدّم رئيس اللجنة الفرعية البند الذي يستعيد مناقشات الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية والدورة الرابعة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي، ولاحظ أنه بالتماشي مع اختصاصات اللجنة الفرعية صدر تعميم موجه لجميع الأعضاء والمراقبين التماسًا للمساهمات بشأن مصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن رئيس اللجنة الفرعية والرئيسين المشاركين أعربوا عن استعدادهم لخوض مناقشات غير رسمية مع الأعضاء والمراقبين المهتمين بهذا الموضوع، ونتيجةً لذلك اجتمعوا مع المنسقين الإقليميين كافة وثلاثة أعضاء ومراقبَين اثنين. وأوضح الرئيس أن عمل اللجنة الفرعية لا يزال في مرحلة انتقالية وأنه من المتوخى رفع التوصيات النهائية إلى الدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية.

64- وفي حين أن الردود على التعميم لم تمثّل سوى مجموعة فرعية من الأعضاء والمراقبين في هيئة الدستور الغذائي، فقد لوحظ أن كمية المعلومات المقدمة مستفيضة وأن استيعاب المسائل الرئيسية المطروحة وفهمها بالكامل سوف يستغرقان الكثير من الوقت.

المناقشة

65- أحاط أعضاء اللجنة التنفيذية علمًا بمجموعة القضايا التي جرى تناولها، حيث تبيّن أن أغذية معينة هي بالفعل أغذية جديدة بينما اعتبرت أخرى جديدةً ضمن ولايات قضائية محددة، ما يعني أن مستوى المعلومات المتاحة عن هذه المنتجات متفاوت وبالتالي ينبغي اتباع مسارات مختلفة عند معالجتها.

66- وأشير إلى ضرورة النظر في كيفية تأثير هذه المصادر الغذائية الجديدة في الشروط السائدة مثل الأغذية الحلال.

67- وأكد الأعضاء على مدى تعقيد هذا المجال، وتباينت وجهات نظرهم حول كيفية تأثير ذلك على سبل المضي قدمًا بما يشمل الحاجة إلى وقت كافٍ للنظر في القضـــايا أو الخبرات المحددة أو آليات العمل الأخرى للتعامل مع عضـــوية الدســـتور الغذائي الأوسع نطاقًا (مثل إنشاء مجموعة عمل للخبراء تابعة للهيئة).

68- وساد شعور عام بأنه، قبل التوصل إلى أي استنتاج، ينبغي إجراء تحليل معمق للردود على التعميم، من شأنه تحديد الأمور التالية:

- المسائل الرئيسية التي تمّ طرحها؛
- والتحديات والشواغل والمقترحات الرئيسية المتعلقة بكيفية تناول مصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة؛
- والفئات المختلفة من المخاطر/الشـــواغل، كنوعية المغذيات والمحتوى من المغذيات الكلية/الدقيقة، ونُهج التوســـيم والشواغل الميكروبيولوجية وغيرها؛
- وأي مسائل مشتركة.

69- ومن شأن هذا التحليل أن يساعد اللجنة الفرعية من ثم على فهم النهج الذي قد يتعين على الدستور الغذائي اتباعه في ما يتعلق بمصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة.

[8] الوثيقة CX/EXEC 22/82/4، وثيقة قاعة المؤتمر 2 (تعليقات سنغافورة)

70- وأوضح الرئيس أن المسألة المتعلقة بحالة العلوم المتصلة بمصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة قد أدرجت في التعميم وأن اعتبارات اللجنة الفرعية بشأن العلوم سوف ترتكز على المعلومات المقدمة في الردود على التعميم.

71- وواصل الأعضاء تسليط الضوء على ضرورة إجراء تحليل للثغرات، الأمر الذي قد ينطوي على وضع خارطة بالمسائل المطروحة في الردود على التعميم، استنادًا إلى نصوص الدستور الغذائي واللجان وآليات العمل القائمة حسب الاقتضاء.

72- وأعربت أمانة الدستور الغذائي مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية عن استعدادها لدعم تحليل للمعلومات الواردة من أجل تيسير العمل الجاري للجنة الفرعية.

73- وفي ما يتعلق بالآليات التي على الدستور الغذائي استخدامها لتناول مصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة، رأى الأعضاء أنه من السابق لأوانه رفع أي توصيات محددة.

74- ولاحظت الأمانة أنه قد تكون هناك مقترحات عمل تتعلق بمصادر الأغذية أو نظم الإنتاج الجديدة عاجلًا وليس آجلًا وأن استهلال مناقشتها في الدستور الغذائي وإحراز تقدم فيها لا يتوقف على الخلاصات التي ستصدر عن عمل اللجنة الفرعية. وبالوسع الاستعانة بآليات الدستور الغذائي القائمة التي ستُقدم تلك المقترحات بموجبها لتخضع لاستعراض تقييمي من قبل اللجنة التنفيذية، إما من خلال الأجهزة الفرعية الناشطة للدستور الغذائي ذات الصلة، وإما مباشرة لأمانة الدستور الغذائي في غياب تلك اللجنة. وستقوم اللجنة التنفيذية عندئذ بتوصية الهيئة بالخطوات المقبلة. ولاحظت الأمانة كذلك أن دليل الإجراءات يحتوي على خطوط توجيهية بشأن تطبيق معايير إرساء أولويات العمل للسلع ولكن ليس للمواضيع العامة وأن ذلك قد يشكل ثغرة قد تقع عليها اللجنة الفرعية في عملها في المستقبل.

75- ولاحظت اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين أن القرارات بشأن العمل على مصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة المحددة تبقى في نهاية المطاف بيد الأعضاء، من خلال إقرار مقترحات العمل الجديد الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي أو رفضها.

76- وبالنظر إلى أنه من المفترض أن تواصل اللجنة الفرعية عملها إلى حين انعقاد الدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية، كان هناك اتفاق عام على أهمية اتباع نهج تدريجي وضمان البحث الدقيق في جميع المعلومات الواردة إلى جانب إتاحة تحليل للمعلومات الواردة من التعميم، وتحليل للثغرات مدعوم من قبل أمانة الدستور الغذائي. وبوسع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الفرعية العمل من أجل التقدم بتوصيات لكي تنظر فيها اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والثمانين، الأمر التي سيمد كلا من اللجنة التنفيذية وهيئة الدستور الغذائي بمعلومات ذات صلة حول كيفية التقدم بالعمل.

الخلاصات

77- إنّ اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين:

- أحاطت علمًا بالتقرير المرحلي المقدم وبما ورد من تعليقات أثناء النقاش؛
- واتفقت على أنه ينبغي للجنة الفرعية أن تواصل نظرها التدريجي في المسائل، مسترشدة بتحليل للمعلومات التي تم جمعها عن طريق التعميم ووثائق قاعة المؤتمر وتقرير الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية؛

- ولاحظت أن أمانة الدستور الغذائي، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، سوف تعمل على توفير تحليل للمعلومات الواردة وتحليل للثغرات من أجل دعم العمل الجاري للجنة الفرعية؛
- وأشارت إلى إمكانية عقد اجتماع افتراضي للجنة الفرعية قبل انعقاد الدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية.

نموذج لعمل الدستور الغذائي في المستقبل: أفكار أوّلية (البند 5 من جدول الأعمال)[9]

78- ذكّر الرئيس بالمسار المتّبع حتى اليوم، مشيرًا إلى دور الجائحة في تسليط الضوء على الحاجة إلى دستور غذائي يتسم بالمرونة والكفاءة، وإلى الذكرى السنوية الستين لإنشاء الدستور الغذائي التي تتيح الفرصة للتفكير والتخطيط للمستقبل.

79- وعرضت أمانة الدستور الغذائي موجزًا عن الوثيقة حدّدت فيه نتائج عملية المشاورة الأولية مع رؤساء الأجهزة الفرعية، والأمانات المضيفة، والمنسقين الإقليميين، ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وإذ أشارت إلى أنّ هذه ليست سوى نقطة البداية، اعتبرت أنه يتعين على اللجنة التنفيذية النظر في الخطوات التالية التي من شأنها أن تفضي إلى استنتاجات وتوصيات نهائية بشأن سبل المضي قدمًا.

80- وكان هناك تقدير للعمل المضطلع به بغية استهلال هذه المناقشة. وسلّطت المناقشات المستفيضة خلال الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية الضوء على الجوانب التالية التي يتعين النظر فيها لإحراز تقدّم في هذا العمل.

شكل اجتماعات الدستور الغذائي

81- سلّط الأعضاء الضوء على النقاط التالية:

- القيمة التي تكتسيها الاجتماعات بالحضور الشخصي كوسيلة لتعزيز العلاقات القائمة وتيسير بناء توافق في الآراء؛
- القيمة المضافة التي تكتسيها التكنولوجيا التي تتيح عقد اجتماعات الدستور الغذائي بصورة افتراضية في إحراز تقدم في العمل وتعزيز الشمولية، مع الإشارة إلى أنه لا يمكن أن تحلّ كليًا محلّ الحاجة إلى عقد الاجتماعات بالحضور الشخصي للأعضاء؛
- ضرورة أن تبقى القيم الأساسية للدستور الغذائي، ولا سيما الشمولية، محورية في تحديد شكل الاجتماعات وتنفيذها؛
- أهمية استمرار اضطلاع الرؤساء والأمانات المضيفة بدور محوري في المناقشات لتحديد شكل الاجتماعات.

82- وتم تبادل مجموعة من الآراء بشأن الاجتماعات المختلطة وهي في ما يلي الاجتماعات التي تشارك فيها الوفود بالحضور الشخصي وعن بُعد مع إمكانية أن يضم أي وفد من الوفود مندوبين مشاركين حضوريًا وعن بُعد، بما يشمل ما يلي:

- الاستفادة من المنافع كتعزيز الشمولية بما أنه يمكن للأعضاء الحضور من دون تكبّد تكاليف السفر.
- الصعوبات التي تواجه المشاركين عن بُعد من حيث تساوي الفرص في المشاركة، والمناطق الزمنية، والالتزام بالوقت لجلسات أطول، وغير ذلك.
- الموارد اللازمة لعقد الاجتماعات المختلطة وأهمية العمل عن كثب مع الأمانات المضيفة والرؤساء في هذا الصدد.

[9] الوثيقة CX/EXEC 22/82/5؛ ووثيقة قاعة المؤتمر CRD 11 (الاختصاصات المقترحة للجنة الفرعية)

- التعقيد الذي يحيط بإدارة الاجتماعات المختلطة من منظور رئاستها (أي التوازن بين المشاركة الحضورية والافتراضية) والجوانب اللوجستية.
- الحاجة إلى تجريب نهج الاجتماعات المختلطة قبل الالتزام التام بها.
- الاستناد في اتخاذ القرارات إلى البيانات المتعلقة بالمشاركة في مختلف أشكال الاجتماعات والتكاليف ذات الصلة.
- التحديات الراهنة التي يواجهها بعض البلدان في المشاركة بالحضور الشخصي لأسباب مختلفة، وأهمية ضمان توافر شكل من أشكال المشاركة لهذه البلدان حتى وإن لم يكن مثاليًا.

الجدول الزمني للاجتماعات

- مع أنّ عملية التخطيط المتوسطة الأجل تنطوي على منافع، من المهم أيضًا أن تظل لجان الدستور الغذائي قادرة على الاستجابة للقضايا الناشئة.
- يتّسم التخطيط الجيد للعمل في الفترة الفاصلة بين الدورات بأهمية حاسمة لتيسير التقدم في العمل.
- تم تسليط الضوء على الاتساق في التخطيط للاجتماعات باعتباره عاملًا رئيسيًا للتخطيط للموارد من جانب البلدان المضيفة والأعضاء.
- ينبغي للبلدان المضيفة والرؤساء الاضطلاع بدور محوري في المناقشات بشأن الجدول الزمني للاجتماعات.

مجموعات العمل الإلكترونية وسائر آليات العمل الافتراضية

- أهمية إشراك رؤساء مجموعات العمل الإلكترونية في هذه المناقشات نظرًا إلى الأهمية الحاسمة للوقت الذي يخصصونه لها والجهود التي يبذلونها والتزامهم.
- كانت الاجتماعات الافتراضية التي سبقت جلسات اللجان مفيدة لإحراز تقدمّ في العمل.

المسائل الأخرى

83- تم تسليط الضوء على الدور الرئيسي الذي يضطلع به المنسقون الإقليميون وكيفية دعمهم لتأدية عملهم، ولا سيما في ما يتعلق باللجنة التنفيذية، على سبيل المثال، إمكانية أن يعاونهم عدد محدود من المستشارين خلال الاجتماعات. وذُكرت أيضًا إمكانية إبراز دور المنسقين الإقليميين على نحو أكبر، مع الإشارة إلى الدور الهام الذي اضطلعوا به على مستوى المشاركة في عمل الدستور الغذائية، وكيفية تعزيز مساهمتهم بقدر أكبر.

84- وتباينت الآراء بشأن ما إذا كان من المناسب إعادة النظر في ولاية الدستور الغذائي، وتراوحت هذه الآراء بين التأكيد على أنّ ولاية الدستور الغذائي لا تحتاج إلى تغيير، والنظر في ما إذا كانت تتناول القضايا العالمية الراهنة مثل التنوع البيولوجي ونهج صحة واحدة، على نحو كافٍ. وذكّر رئيس الهيئة بأنّ القرارات المتعلقة بالنظام الأساسي للدستور الغذائي، بما في ذلك ولايته، تعود إلى الأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

85- وطُلب توضيح النتائج المتعلقة باختصاصات اللجان وسبل إعادة النظر فيها عند الحاجة. وتم أيضًا اقتراح مواصلة استكشاف إمكانية المشاركة في استضافة الاجتماعات في سياق الاجتماعات الافتراضية باعتبارها فرصة لإشراك المزيد من البلدان في هذا الجانب من عمل الدستور الغذائي بطريقة تتسم بالكفاءة من حيث الكلفة.

86- وأعرب أمين الدستور الغذائي عن تقديره للمدخلات المسهبة التي يستحق عدد كبير منها أن يحظى بمزيد من النقاش. وفي ما يتعلق بشكل الاجتماعات، أكّد من ناحية على ضرورة توخي المرونة خلال الفترة الانتقالية الجارية في ما يخصّ القيود التي تواجهها حاليًا الحكومات المضيفة، وشدّد من ناحية أخرى على قناعته بأنّ الاجتماعات المختلطة هي طريقة العمل في المستقبل. وقد أثبتت ذلك أيضًا كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وهما المنظمتان الراعيتان للدستور الغذائي اللتان بدأتا بالفعل بعقد الاجتماعات بصورة مختلطة. وأشار أيضًا إلى التعليقات التي أدلى بها مؤخرًا المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الذي أكّد، بموازاة تأييده للعودة إلى الاجتماعات الحضورية، ضرورة الإبقاء على خيارات أخرى للمشاركة لمن يعجز عن المشاركة شخصيًا.

87- وفي ما يتعلق بولاية الدستور الغذائي، أفاد أمين الدستور الغذائي بأنه، رغم ضرورة البناء على إطار العمل القائم حاليًا للدستور الغذائي، ينبغي عدم التردّد خلال المناقشات بشأن مستقبل الدستور الغذائي في النظر خارج هذا الإطار إذا لزم الأمر.

88- وسلّط رئيس هيئة الدستور الغذائي الضوء على أنّ المناقشة قد ركّزت بصفة خاصة على أهمية شكل اجتماعات الدستور الغذائي وجدولها الزمني، وأشار إلى أنّه يمكن للجنة التنفيذية حتى وإن كانت القرارات بشأن هذين الجانبين لا تزال تتخذ بشكل ثنائي، أن تضيف قيمة إليها عن طريق ضمان المرونة والاتساق وإدماج القيم الأساسية للدستور الغذائي في عملية اتخاذ هذه القرارات.

الخطوات المقبلة

89- التمس الرئيس التعقيبات بشأن الخيارات المتاحة لإحراز تقدّم في هذا العمل بما في ذلك عن طريق التواصل مع لجان التنسيق، والإشراك الجاري لأصحاب المصلحة الرئيسيين (الرؤساء، والأمانات المضيفة، والمنسقون الإقليميون، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية)، وإنشاء لجنة فرعية تابعة للجنة التنفيذية.

90- وأيّدت اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين، اعترافًا منها بأهمية هذا العمل، إنشاء لجنة فرعية تابعة لها. وبالإضافة إلى ذلك، تم الإعراب عن الآراء التالية:

- طرحت وثيقة العمل عدّة مسائل تتعلق بشكل الاجتماعات، وطبيعتها، وقدرات مجموعات العمل الإلكترونية، وآليات العمل الافتراضية السابقة للاجتماعات، ودور المنسقين الإقليميين، التي لها أبعاد إجرائية، وقد حان الوقت لتقييمها. ومن المهم لمواصلة هذا العمل النظر في السبل التي يمكن من خلالها للأجهزة الأخرى في الدستور الغذائي أن تدعم اللجنة التنفيذية، كلجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة، في ما يتعلق بالجوانب الإجرائية، أو إحدى مجموعات العمل التابعة للهيئة في ما يتعلق بالجوانب التي تتطلب آراء الأعضاء على نطاق أوسع مثلًا. وفي هذا السياق، عُرض اقتراح يقضي بأن يتم تحديد هذه الجوانب الإجرائية قبل انعقاد الدورة الخامسة والأربعين للهيئة التي يجوز لها أن تقرر إحالتها إلى الدورة المقبلة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة المزمع عقدها في أكتوبر/تشرين الأول 2023.
- وكان من السابق لأوانه في هذه الدورة تحديد الأبعاد الإجرائية الواجب معالجتها، ومن الأنسب اليوم مواصلة هذه المناقشة ضمن اللجنة التنفيذية بهدف تحديد المسائل الرئيسية بشكل أعمق قبل توسيع المشاركة بقدر أكبر.

- ولا بدّ من النظر في سبل إشراك الأعضاء في الخطوات المقبلة، واعتُبر أنّ تعميم رسالة دورية في هذه المرحلة سابق لأوانه؛ فلا بدّ بالتالي من مواصلة النظر في توقيت هذا التواصل وشكله لضمان الحصول على مدخلات مثلى.
- وقد اجتمعت لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أوروبا هذه السنة، وبالتالي ثمة حاجة إلى الدعم لتيسير التواصل مع هذا الإقليم التابع للدستور الغذائي لضمان أن تكون آراء الأعضاء فيه جزءًا من المناقشات الجارية.
- ولا بدّ من إشراك رؤساء مجموعات العمل الإلكترونية في المناقشات المقبلة.

الخلاصات

91- إنّ اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين:

- أحاطت علمًا بالمشاورات التي أجريت حتى تاريخه؛
- وأكملت الإسهامات الواردة في هذه المشاورات بآرائها الخاصة الأولية، ولا سيما في ما يتعلق بشكل الاجتماعات وجدولها الزمني؛
- ووافقت على إنشاء لجنة فرعية تكون اختصاصاتها على النحو التالي:

نطاق العمل

92- التعاون مع أمانة الدستور الغذائي لإعداد تقرير يتضمن خطة عمل بشأن مستقبل الدستور الغذائي وإحالته إلى اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين، مع تقديم تقرير مرحلي عن التقدم المحرز إلى اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والثمانين، ويراعي آراء الأعضاء والمراقبين، ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، ورؤساء لجان الدستور الغذائي، والمنسقين الإقليميين، والأمانات المضيفة.

الجدول الزمني والنتائج المتوخاة:

93- ستبدأ اللجنة الفرعية عملها مباشرة بعد الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية، وستقوم بما يلي:

(أ) العمل عن كثب مع أمانة الدستور الغذائي لتحديد المجالات الخاصة لالتماس المدخلات استنادًا إلى المشاورات والمعلومات المتاحة حتى تاريخه؛

(ب) ووضع مسودة صفر وتعميمها لالتماس التعليقات من رؤساء لجان الدستور الغذائي والمنسقين الإقليميين والأمانات المضيفة؛

(ج) وتقديم تقرير مرحلي إلى اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والثمانين، مع الإشارة إلى أنه ينبغي لهذا التقرير أن يحدد أي من المسائل الإجرائية لإحالتها إلى الهيئة في دورتها الخامسة والأربعين؛

(د) وضمان إشراك الأعضاء والمراقبين استنادًا إلى مسودة خطة العمل التي ستضعها اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والثمانين؛

(هـ) وإعداد تقرير يتضمن مسودة خطة عمل بشأن مستقبل الدستور الغذائي لكي تنظر فيه اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين.

العضوية وأساليب العمل

94- سيترأس اللجنة الفرعية نائب الرئيس السيد Allan Azegele، وسيشارك في رئاستها نائبا الرئيس الآخران، وهي مفتوحة أمام جميع الأعضاء في اللجنة التنفيذية. وستعمل هذه اللجنة الفرعية بالوسائل الإلكترونية وباللغة الإنكليزية فقط.

الطلبات المقدمة من المنظمات الدولية غير الحكومية للحصول على صفة مراقب في الدستور الغذائي (البند 6-1 من جدول الأعمال)[10]

95- عرضت أمانة الدستور الغذائي هذا البند مشيرة إلى أنه في ضوء اعتماد *استراتيجية المنظمة الخاصة بإشراك القطاع الخاص (2021-2025)* مؤخرًا وبالتالي الحاجة إلى تفسير الاستراتيجية في سياق تقديم منظمات غير حكومة طلبات للحصول على صفة مراقب في الدستور الغذائي، لم ترد أي طلبات إلى الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية.

96- وشدّد أحد الأعضاء على الدور الهام الذي أداه المراقبون في الدستور الغذائي وطلب مزيدًا من الإيضاحات عما إذا كان بالإمكان المضي قدمًا في تطبيق اللوائح السارية في المرحلة الانتقالية ريثما تتم مراجعة عملية تقديم الطلبات.

97- وإذ ذكّرت أمانة الدستور الغذائي بأنّ الدستور الغذائي هو أيضًا، بفعل طبيعته المشتركة، خاضع للوائح الواردة في النصوص ذات الصلة لدى المنظمتين الراعيتين، أشارت إلى أنّ منظمة الأغذية والزراعة وأمانة الدستور الغذائي قد باشرتا إجراء المشاورات اللازمة لإيضاح هذه المسألة وإلى أنهما سترفعان تقريرًا بهذا الصدد إلى الدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية.

الخلاصة:

98- أحاطت اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين علمًا بالمعلومات المتاحة مع تسليط الضوء على الدور الهام الذي يؤديه المراقبون في الدستور الغذائي، وشجّعت أمانة الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة على إيضاح هذه المسألة في أسرع وقت ممكن.

استعراض المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتمتع بصفة مراقب في الدستور الغذائي (البند 6-2 من جدول الأعمال)[11]

99- عرضت أمانة الدستور الغذائي هذا البند من جدول الأعمال، مشيرةً إلى أنّ الاستعراض قد أجرى تحليلًا لمشاركة 167 منظمة غير حكومية تتمتع بصفة مراقب في الدستور الغذائي في الفترة الممتدة بين سبتمبر/ أيلول 2016 إلى ديسمبر/ كانون الأول 2021.

100- وأحاطت الأمانة علمًا بأنه قد تعذّر رصد مساهمة المنظمات غير الحكومية الخاضعة لشرط التمثيل المزدوج، لعدم القدرة على تعقّب هذه المساهمات إلا عن طريق العمليات والآليات الداخلية لهذه المنظمات غير الحكومية.

101- وأشارت الأمانة كذلك إلى أنّ الاستعراض سلّط الضوء على الوسائل الجديدة التي ساهمت من خلالها المنظمات غير الحكومية في أعمال الدستور الغذائي، مثل المشاركة في أنشطة التواصل الاجتماعي، تماشيًا مع الهدف 3 من الخطة الاستراتيجية للدستور

[10] الوثيقة CX/EXEC 22/82/6

[11] الوثيقة CX/EXEC 22/82/7

الغذائي للفترة 2020-2025. ويشير ذلك إلى الحاجة إلى إجراء استعراض في المستقبل "للمبادئ المتعلقة بمشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في عمل هيئة الدستور الغذائي" الوارد في دليل الإجراءات لكي يظهر الأساليب الجديدة للمساهمة والمشاركة في عمل الدستور الغذائي.

102- وأشارت الأمانة أيضًا إلى أن البيانات التي تم جمعها تشير إلى مشاركة متسقة من جانب المنظمات غير الحكومية في اجتماعات الدستور الغذائي على مدى السنوات الست الماضية، بموازاة تزايد عدد التعليقات ووثائق قاعة المؤتمر والاقتراحات لأعمال جديدة قدمتها المنظمات غير الحكومية خلال الفترة نفسها.

103- وأوضحت الأمانة أنه تم أيضًا إدراج معيار في الاستعراض بشأن ما إذا كان جدول أعمال الدستور الغذائي خلال فترة الاستعراض يتضمن مسائل ذات صلة بولايات المنظمات غير الحكومية.

104- وشدّد أحد الأعضاء على ضرورة توفير مزيد من التوجيهات بشأن تنفيذ القواعد المنظّمة للتمثيل المزدوج، لا سيما في المراحل الأولى من أعمال الدستور الغذائي، على سبيل المثال، بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية الخاضعة لشرط التمثيل المزدوج في مجموعات العمل الإلكترونية.

الخلاصة:

105- إنّ اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين:

- أحاطت علمًا بالالتزام المستمر للمنظمات غير الحكومية التي تتمتع بصفة مراقب في عمل الدستور الغذائي والاهتمام المستمر من مجتمع المنظمات غير الحكومية الأوسع نطاقًا للمشاركة في الدستور الغذائي، لا سيما في ضوء تطرّق الدستور الغذائي إلى مجالات عمل جديدة؛
- وأوصت المديران العامان لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بالحفاظ على صفة مراقب للمنظمات غير الحكومية المشار إليها في الجدولين الثالث والرابع، وإلغاء صفة المراقب للمنظمات الواردة أسماؤها في الجدولين الأول والثاني من الوثيقة CX/EXEC 22/82/7.
- وطلبت من أمانة الدستور الغذائي أن تقدم إلى اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والثمانين استعراضًا آخر يتعلق بمساهمة المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بصفة مراقب في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025، ولا سيما في الهدف 3، ومعالجة ما إذا كانت هناك أية تغييرات لازمة للإجراءات التي تنظّم مشاركة المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بصفة مراقب؛
- وأحاطت علمًا بأنّ أمانة الدستور الغذائي تقوم بتحليل مسألة التمثيل المزدوج وإلى أنها ستلتمس آراء اللجنة التنفيذية بهذا الشأن.

الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025 – معلومات محدثة[12] (البند 7 من جدول الأعمال)

106- عرضت الأمانة الوثيقة مذكرةً بأنه قد جرى تكليف الأمانة بالعمل على آلية لرصد استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها من خلال الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025 في إطار الهدف 3 "زيادة الأثر من خلال الإقرار بمواصفات الدستور الغذائي واستخدامها".

107- وأبدى الأعضاء تأييدهم بالإجمال للنُهج المقترحة من أجل بلورة إطار الرصد والتقييم. وفي ما يتعلق بالمرحلة الأولى من العمل، طلب الأعضاء الحصول على معلومات إضافية حول عملية تحليل البيانات. فأُوضح أنّه قد تمّ تحليل نظم الرصد لدى عدد من منظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إضافة إلى تلك الخاصة بمنظمات وضع المواصفات على غرار الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

108- وينبغي لدى اختيار نصوص الدستور الغذائي التي ستدرج في عملية المسح، إعطاء الأولوية للنصوص الأفقية التي تشمل مزيدًا من النصوص العامة عوضًا عن المواصفات السلعية التي ستكون بقدر أكبر موضع دراسات حالة. وجرى أيضًا توضيح أنّ عملية المسح ستبدأ بصورة تجريبية في عام 2022 بغرض إتاحة نتائج أولية للدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية والدورة الخامسة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي. وستُعرض النتائج على المستوى الجماعي من خلال الإفادة عن الاتجاهات العامة.

109- وشدّد الأعضاء خلال النقاش على ضرورة إفساح المجال لإجراء استعراض منتظم للنهج المتبع في عملية المسح. وأشارت الأمانة إلى أنّ الاستعراض الذي يجري كل سنتين للخطة الاستراتيجية للجنة التنفيذية ولهيئة الدستور الغذائي سيتيح مثل هذه الفرصة. وردًا على سؤال، أوضحت الأمانة أنّ تقريرًا كاملًا عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية الحالية سيتاح للدورتين الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية والخامسة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي.

110- وأيّد الأعضاء التعاون المقترح مع أمانة منظمة التجارة العالمية لاستكشاف إمكانية اعتماد إطار تعاوني للرصد ورفع التقارير وإتاحة بيانات إضافية عن كيفية مساهمة نصوص الدستور الغذائي في حل النزاعات أو منع حدوثها. غير أنه أشير أيضًا إلى أهمية النظر في كيفية مساهمة نصوص الدستور الغذائي في حماية المستهلك. فأوضحت أمانة الدستور الغذائي أنّ النهج المقترح يشمل جوانب تتعلق بأثر نصوص الدستور الغذائي على صحة المستهلك وأنّ مكتبي التقييم لدى كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية هما جزء من المجموعة الاستشارية بشأن هذا العمل.

111- أما بالنسبة إلى دراسات الحالة، فقد أوصى الأعضاء باختيارها تبعًا لمعايير محددة مسبقًا وأن تكون واضحة من حيث نطاقها وسياقها. فأوضحت أمانة الدستور الغذائي أنّ نتائج عملية المسح التجريبية سوف تساهم في تحديد معايير اختيار دراسات الحالة على اعتبار أنّه سيتم جمع مزيد من البيانات الكمية من خلال عملية المسح، في حين ستوفر دراسات الحالة مزيدًا من البيانات النوعية حول استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها.

112- وطرح أحد الأعضاء مسألة التكاليف الإجمالية لعملية الرصد وضرورة ألا تؤثر سلبًا على أنشطة الدستور الغذائي الأخرى. فأوضحت الأمانة أنّ عمليات المسح ستتم وفق نهج مبسط لا يتطلب موارد إضافية، في حين ستُجرى دراسات حالة أعلى

[12] الوثيقة CX/EXEC 22/82/8

كلفة بحســـب الموارد المتاحة. وكما ورد ذكره في الوثيقة، قد يتطلب الأمر مزيدًا من الموارد لإجراء هذه العملية. وفي أعقاب إجراء عملية المسح التجريبية، سيتاح مزيد من الفرص للأعضاء للمساهمة في هذا النهج.

الخلاصة:

113- إنّ اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين:

- أحاطت علمًا بالمعلومات الإضافية التي أتاحتها أمانة الدستور الغذائي حول تحليل الخيارات وبلورة النهج المقترح؛
- وأقرّت بالمنافع والتحديات المتصلة برصد استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثره وأهمية المشاركة مع تطور العملية وأهمية الاستعراض الدوري؛
- وأقرّت النهج المقترح لبناء إطار الرصد والتقييم للدستور الغذائي مع الإشارة إلى أنّ سنة 2022 ستكون سنة تجريبية للنهج المتجدد لعملية المسح وإلى أنّ النتائج الأولية سترفع إلى الدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية والدورة الخامسة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي؛
- وأيّدت اقتراح المشاركة مع أمانة منظمة التجارة العالمية لاستكشاف إطار تعاوني للرصد والإبلاغ؛
- وشجّعت الأعضاء والمراقبين على تحديد الموارد الممكنة لدعم عملية جمع البيانات لهذا العمل، خاصة من خلال دراسات حالة ينبغي اختيارها تبعًا لمجموعة من المعايير المحددة مسبقًا وأن تكون واضحة من حيث النطاق والسياق.

الذكرى الستون لتأسيس هيئة الدستور الغذائي: 1963–2023 (البند 8 من جدول الأعمال)[13]

114- عرضت أمانة الدستور الغذائي هذا البند الذي يسلّط الضوء على المواضيع الرئيسية المقترحة للاحتفال الذي يستمر لمدة سنة بالذكرى الستين لتأسيس هيئة الدستور الغذائي (Codex@60)، مشيرةً إلى التركيز على الدور الذي لا غنى عنه الذي ما زال يضطلع به الدستور الغذائي ومستقبل هذا الأخير. وقدمت الأمانة أيضًا اقتراحات لدعم الاحتفال من خلال تنظيم أحداث عالمية وإقليمية ووطنية، وكذلك مجموعة من المطبوعات ومنتجات التواصل التي تُبرز ما حققه الدستور الغذائي من إنجازات؛ ودراسات حالة ذات صلة بالمشاركة في الدستور الغذائي واستخدام مواصفاته وأثرها، وإعادة إصدار فهرس مواصفات الدستور الغذائي. ودعي أعضاء اللجنة التنفيذية، لدى تسليط الضوء على مدى أهمية إشراك أسرة الدستور الغذائي العالمية في الاحتفال بشكل مناسب بالذكرى الستين لتأسيس الهيئة، إلى عرض أفكارهم وتأكيد التزامهم بجعل عام 2023 عامًا خالدًا.

115- وفي ما يلي بعض الأفكار والاقتراحات والالتزامات الرئيسية للاحتفال بالذكرى الستين لتأسيس الهيئة من قِبل أعضاء اللجنة التنفيذية.

116- وينبغي أن ينطوي الاحتفال بالذكرى الستين لتأسيس الهيئة على بعض الأهداف الرئيسية، بما فيها:

- زيادة التعريف بالدستور الغذائي وعرض المنافع الرئيسية المتأتية عنه؛
- رفع مستوى الوعي بأثر مواصفات الدستور الغذائي؛
- التشجيع على تهيئة مناخٍ مناسب للتغيير؛
- جمع أسرة الدستور الغذائي العالمية معًا للاحتفال بشكل حضوري، بما في ذلك الرؤساء السابقون للهيئة؛

[13] الوثيقة CX/EXEC 22/82/9

- تسليط الضوء على الدستور الغذائي على المستوى الإقليمي والروابط المتبادلة مع مختلف الجوانب الثقافية؛
- النظر في مستقبل الدستور الغذائي والطريقة التي يمكن له من خلالها المساهمة في تحويل النظم الغذائية؛
- وضع مسار للدستور الغذائي يبرز جدول الأعمال العالمي الحالي؛
- عرض دور تنمية القدرات في الدستور الغذائي، بما يشمل التجارب الناجحة لحساب أمانة الدستور الغذائي.

117- وشملت بعض المنتجات والأدوات المقترحة للاحتفال بالذكرى الستين لتأسيس الهيئة ما يلي:

- لمحة عامة تاريخية عن الدستور الغذائي؛
- مواصفات الدستور الغذائي البارزة من منظور عالمي و/أو إقليمي؛
- نظرة على الرؤساء السابقين والحاليين للدستور الغذائي؛
- قائمة بأفضل "ستين" إنجازًا، تسلّط الضوء على أفضل ما تحقق خلال السنوات الستين الماضية، وقائمة بأفضل "ستين" مواصفة وما إلى ذلك؛
- تكريم/احتفال موسيقي بالدستور الغذائي؛
- الترويج لعلامة الدستور الغذائي التجارية على شبكة الإنترنت (مثل غوغل)، وتنظيم أنشطة بارزة في العواصم، وما إلى ذلك؛
- تخصيص يوم واحد في السنة يحتفل فيه جميع الأعضاء والمراقبين باليوبيل الماسي؛
- شريط فيديو قصير جذاب يعرض الدستور الغذائي وقصته، بما يتراوح بين الإنجازات والتقاليد والنُهج الأكثر حداثة؛
- موقع إلكتروني خاص بالاحتفال بالذكرى الستين لتأسيس الهيئة لتتبع الأحداث والاحتفالات حول العالم.

118- وتمت الإشارة إلى مدى أهمية المشاركة الرفيعة المستوى واقترح إيلاء الاعتبار لوضع واعتماد إعلان سياسي رفيع المستوى من خلال منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وشملت بعض الفعاليات الرئيسية التي تم تحديدها والتي يمكن استخدامها للحصول على دعم وزاري رفيع المستوى للدستور الغذائي، ما يلي:

- أسبوع جزر المحيط الهادئ للزراعة، فيجي، سبتمبر/أيلول 2022 – يسعى المنسق الإقليمي والعضو من الإقليم إلى استخدام هذا الحدث كمنصة لإطلاق المشاركة الرفيعة المستوى في الاحتفال بالذكرى الستين لتأسيس الهيئة في إقليم أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادئ.
- المنتدى العالمي للأغذية والزراعة، ألمانيا، يناير/كانون الثاني 2023 – عمل العضو من أوروبا على ضمان أن يكون الدستور الغذائي جزءًا من جدول أعمال مؤتمر قمة وزراء الزراعة هذا الذي سيتمثل موضوعه الشامل في تحويل النظم الغذائية العالمية، وشجّع الأعضاء على لفت انتباه وزراء الزراعة إلى هذا الحدث.

119- وسلّط الأعضاء والمستشارون الضوء أيضًا على بعض المبادرات الرئيسية التي كانوا ملتزمين فعلًا بالاضطلاع بها أو التخطيط لتنفيذها في بلدانهم وأقاليمهم، بما في ذلك: حلقات عمل لتعزيز المشاركة وتيسير سير العمل؛ وإعداد دراسات حالة بشأن المواصفات الحاسمة الأهمية بالنسبة إلى أقاليمهم (كمواصفة الكافا في جنوب غرب المحيط الهادئ على سبيل المثال)؛ وعرض عمل اللجان التي يستضيفونها (مثل لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات) وإعادة نشر الصفحات الإلكترونية الوطنية؛ والتعريف بالدستور الغذائي من خلال المعارض الوطنية؛ وإجراء تقييم

من منظور إقليمي وتحديد التوجهات للمستقبل؛ وإعداد مواد لتعزيز ودعم المشاركة في الاحتفال بالذكرى الستين لتأسيس الهيئة.

120- كما شدّد عدة مندوبين على ما يبذلونه من جهود بهدف إبراز اعتماد مواصفات الدستور الغذائي وأثرها في بلدانهم (مثل الهند وماليزيا).

121- واقترُح كذلك الاستفادة من اجتماعات لجان الدستور الغذائي التي ستعقد خلال عام 2023 للاحتفال بالذكرى الستين لتأسيس الهيئة.

الخلاصة:

122- أحاطت اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين علمًا بالمعلومات التي قدمتها أمانة الدستور الغذائي والكم الهائل من الأفكار التي طُرحت، وقامت بما يلي:

- أعربت عن دعمها للسمات الرئيسية للاحتفالات المقررة؛
- وأعربت عن التزامها بإجراء أعمال الدعوة على المستويات كافةً لضمان أوسع مشاركة ممكنة في الذكرى السنوية والترويج لها؛
- وشجّعت الأعضاء والمراقبين على المشاركة بشكل كامل في عملية التخطيط المبكر لتحديد مساهماتهم الخاصة.

ما يستجد من أعمال (البند 9 من جدول الأعمال)

123- قدّمت الأمانة معلومات محدثة عن الترتيبات الخاصة بالدورة الخامسة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي ومفادها أنه، بعد التشاور مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، ستعقد الدورة بالحضور الشخصي مع إمكانية المشاركة بالوسائل الافتراضية. وقد أتى هذا تلبية لطلب الدورة الرابعة والأربعين للهيئة بأن تتاح جميع الوسائل، بما في ذلك إمكانية التصويت، للدورة الخامسة والأربعين للهيئة. وأشارت الأمانة أيضًا إلى أنّ بلاغًا رسميًا بهذا الشأن سيصدر قريبًا لأعضاء الدستور الغذائي بالإضافة إلى عقد جلسة معلومات افتراضية بعد ذلك في إطار التحضيرات للدورة الخامسة والأربعين للهيئة.

124- وأبدى عدد من الأعضاء قلقهم إزاء صدور هذا القرار في وقت متأخر، على اعتبار أنّ ذلك قد يعيق المشاركة الشخصية لعدم تأمين الميزانيات اللازمة، خاصة في البلدان النامية. وجرى التشديد على أهمية إصدار بلاغ رسمي بشأن الترتيبات الخاصة بالدورة الخامسة والأربعين للهيئة في أقرب وقت ممكن. وأيّد أعضاء آخرون الاقتراح على اعتبار أنه وسيلة لإعادة التفاعل الشخصي في أعقاب الجائحة وأوصوا باتباع نهج مرن بهذا الصدد.

125- وأبدى الأعضاء قلقهم أيضًا إزاء إمكانية أن يتعذر على الأعضاء المشاركين في الاجتماع بالوسائل الافتراضية من التفاعل على نفس قدم المساواة مع الأعضاء المشاركين بصورة شخصية في الدورة الخامسة والأربعين للهيئة.

126- وأوضحت أمانة الدستور الغذائي إلى أنه في حال التصويت بالاقتراع السري خلال الدورة الخامسة والأربعين، سوف يتطلب ذلك الحضور شخصيًا لكي يمارس الأعضاء حقهم في التصويت.

127- ولم يكن هناك متسع كافٍ من الوقت للبحث في البنود الأخرى المدرجة ضمن ما يستجد من أعمال. وأشار الرئيس إلى وثائق قاعة المؤتمر[14] ذات الصلة وأيضًا إلى التصويب في الوثيقة 3 بحيث تدرج جزر القمر ضمن قائمة البلدان التي تلقت موافقة مشروطة لتمويل الجولة السادسة من تقديم الطلبات، ريثما تصدر إيضاحات و/أو تنقيحات للاقتراحات.

128- وفي ما يتعلق بحساب أمانة الدستور الغذائي، طلب أحد الأعضاء تقريرًا مفصلاً أكثر عن المصروفات خلال الدورة المقبلة للجنة التنفيذية. واقترح الرئيس أيضًا إدراج حساب أمانة الدستور الغذائي على جدول أعمال الدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية.

الخلاصة:

129- إنّ اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين:

- أحاطت علمًا بالمعلومات المحدثة عن الترتيبات الخاصة بالدورة الخامسة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي وحثّت الأمانة على تأكيد هذه الترتيبات في أقرب وقت ممكن.

[14] الوثيقة CX/EXEC 22/82/CRD3 عن أنشطة حساب أمانة الدستور الغذائي والوثيقة CX/EXEC 22/82/CRD5 عن حدث جانبي للدستور الغذائي يركز على سلامة الأغذية على هامش الجمعية العامة للمنظمة العالمية لتوحيد المقاييس من 19 إلى 23 سبتمبر/أيلول 2022، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.